

قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

إعداد الدكتور: محمد عودة

LAW 631
FinTech

المحاضرة (العاشرة)



قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

المحاضرة العاشرة

LAW 631
FinTech

الأسبوع الحادي عشر

المحاور الرئيسية للمحاضرة

اولا " : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ثانيا " : نتائج المسح المتعلق بتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لإتحاد هيئات

الأوراق المالية العربية 2021-2025 (التكنولوجيا المالية و المخاطر السيبرانية)

ثالثا " : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

رابعا " : : المراجع

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تمهيد

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هم :

(دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت،)

وانطلاقاً من أهداف النظام الأساسي المجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى بين دول المجلس وإلى أهمية تنمية علاقات التعاون القائمة بينها في مختلف المجالات. وتأكيداً للأسس والمبادئ التي أرساها مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتماشياً مع الاتفاقية الاقتصادية المجلس التعاون لدول الخليج العربية الرامية إلى تعزيز اقتصادات دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وتعزيز قدراتها التنافسية.

واستناداً لقرار المجلس الأعلى في دورته السابعة والثلاثين (المنامة - ٦-٧ ديسمبر ٢٠١٦م) بشأن الموافقة على تأسيس وبناء نظام ربط لأنظمة المدفوعات بدول المجلس، وتفويض مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس بتملك وإدارة المشروع من خلال تأسيس شركة مستقلة تملكها وتمولها مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس فقد اتفقت على ما يأتي:

اولا " : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المادة (1)

التعريفات:

في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص معنى آخر:

دول المجلس: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

البنوك المركزية: مؤسسات النقد والبنوك والمصارف المركزية بدول المجلس.

لجنة المحافظين: اللجنة المشكلة من محافظي البنوك المركزية.

النظام: نظام يربط نظم المدفوعات بدول المجلس والكيانات الأخرى المعتمدة للمشاركة في النظام وذلك لتحويل وتسوية المدفوعات وتنفيذ أوامر الدفع العابرة للحدود، ويشمل ذلك الأدوات والإجراءات والقواعد الخاصة بعمل التحويلات المالية بين المشاركين.

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المشغل: الكيان الذي تم أو يتم تأسيسه أو تعيينه وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية الإدارة وتشغيل النظام أو أحد مكوناته.

المشاركة: أي طرف يكون مسموحاً له بأن يتبادل أو يتقاص أو يجري تسوية من خلال النظام مع المشاركين الآخرين، سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

التسوية: التنفيذ الفعلي لحقوق والتزامات المشاركين عن طريق تحويل الأموال أو الأوراق المالية

المقاصة: تبادل وتأكيذ أوامر الدفع وتحديد صافي حقوق والتزامات أي مشارك وذلك بغرض إجراء التسوية.

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المادة (2)

الأهداف

تهدف هذه الاتفاقية إلى ما يأتي:

- إنشاء نظام يربط نظم المدفوعات والتسوية بين دول المجلس التنفيذ عمليات تحويل وتسوية المدفوعات وأوامر الدفع بينها.
- تعزيز سلامة وكفاءة نظم المدفوعات الخليجية المشتركة للحد من أية مخاطر محتملة عليها بما يؤدي إلى المحافظة على الاستقرار المالي بدول المجلس المشاركة ويخدم مصالحها.
- إرساء صلاحيات البنوك المركزية الإشرافية والرقابية على نظم المدفوعات بين دول المجلس. والعمل على تطويرها
- تعزيز وتطوير عمليات المقاصة بالآلية والإجراءات التي تتفق عليها البنوك المركزية.
- تأسيس بنية تحتية إقليمية والحفاظ على سلامتها لتكون الركيزة التي تستند عليها نظم المدفوعات المشتركة بين دول المجلس،
وذلك من خلال ما يأتي:
- أ- توفير نظام تسوية أنية عبر الحدود لدول المجلس.
- ب- دعم التعامل بالعملات المحلية لدول المجلس وعمليات التسوية المالية بين البنوك المركزية.

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ج تعزيز الاندماج بين الأسواق المالية وضمان سرعة إتمام التحويلات النقدية وتوحيد نسقها وضمان حمايتها، وكذلك دعم العلاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف.

المادة (3):

أحكام عامة

- يقدم النظام أعمال تسوية ومقاصة المدفوعات بعمليات دول المجلس . والعملات التي ترى لجنة المحافظين إدراجها من وقت لآخر، ويدعم نقاء نظام العمليات بأموال البنوك المركزية بعد الحصول على الضمانات وفق ما تحدده لجنة المحافظين.
- للبنوك المركزية التي قد تتأثر بأي عمل يخل بأحكام هذه الاتفاقية إيجاد حلول بديلة لضمان تسوية المعاملات.
- تكون مشاركة دول المجلس في النظام اختيارية وفقاً لجاهزية كل دولة، وغير من مرتبط بالمساهمة في تأسيس أي شركة مدفوعات خليجية.

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المادة (4)

صلاحيات . لجنة المحافظين

في سبيل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية تكون للجنة المحافظين الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية ولها بصفة خاصة ما يأتي:

- اعتماد الشروط والقواعد والضوابط اللازمة لتعيين وترخيص مشغل النظام، وتشغيل وإدارة وضع الأطر الرقابية والإشرافية وأطر الحوكمة الخاصة بالنظام. ويشمل استمرارية الأعمال.
- اعتماد الضوابط المالية والمحاسبية الخاصة بالنظام
- اعتماد الرسوم والتعرفة المتعلقة بالنظام

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- تحديد ووضع السياسات والقواعد التنظيمية والتشغيلية العمليات النسوية والمقاصة
- اعتماد السياسات والقواعد اللازمة لتحديد نهاية ونفاذ عمليات الدفع والتسوية والمقاصة.
- إنشاء اللجان الرقابية والإشرافية والتنفيذية وتحديد اختصاصاتها ومهامها ومسؤولياتها.
- اعتماد القواعد والشروط والضوابط الخاصة بالمشاركة في النظام
- العمل على تطوير القواعد واللوائح المنعاً متعلقة بنظم المدفوعات الخليجية.
- الموافقة على ربط النظام بنظم اقليمية ودولية مشابهة
- وضع نظام عمل لجنة المحافظين.
- اعتماد الشروط والقواعد والضوابط اللازمة المتعلقة بتعليق وتعذر المشاركين في النظام.

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المادة (5)

مهام و صلاحيات البنوك المركزية

في سبيل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية تكون للبنوك المركزية المهام والصلاحيات الآتية:

-تأسيس وتملك وتعيين الشركات لإدارة وتشغيل النظام وفقاً للضوابط التي تعتمدها لجنة المحافظين

-المشاركة في النظام وفقاً للشروط والقواعد والضوابط المعتمدة

-العمل على تطوير نظم المدفوعات على نحو يواكب أحدث الوسائل والممارسات المتبعة وضمان تشغيل واستمرارية عمل النظام

والخدمات المتعلقة به وفقاً للشروط والقواعد والضوابط المعتمدة. بما في ذلك إيجاد طرق بديلة لضمان ذلك في حال فشل المشغل

أو عدم تقديم الخدمة، وفقاً للقواعد والإجراءات ذات الصلة اللازمة لتحقيق ذلك.

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

- اعتماد قيمة الصرف بين عملات دول المجلس وغيرها من العملات للتعاملات في النظام.
- إدارة السيولة والضمانات المالية بما يخدم عمل النظام وضمان استمرارية عمله وفقاً للشروط والقواعد والضوابط المعتمدة من لجنة المحافظين.
- وضع الآليات اللازمة التي من شأنها توفير الحماية المناسبة و تسوية التعاملات العابرة للحدود ومن ضمنها إنشاء صندوق الضمان لهذه التسويات
- تنفيذ أوامر الدفع المقبولة الخاصة بالمشارك وفقاً للشروط و القواعد و الضوابط المعتمدة من لجنة المحافظين
- تحديد شروط المشاركين المحليين في النظام
- اشعار المشغل مباشرة في حال تعذر أي مشارك وفقاً للشروط والضوابط والقواعد الخاصة بالتعثر المعتمدة من لجنة المحافظين.
- وضع الاستراتيجيات اللازمة لتلافي المخاطر بأشكالها المختلفة و ذلك وفقاً لافضل الممارسات الدولية
- تطوير الخدمات المتنوعة و المتعلقة بالنظام
- اي مهام و صلاحيات اخرى تفوض بها من قبل لجنة المحافظين

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المادة (6)

نهائية الدفع و التسوية و المقاصة

- 1- تعد جميع عمليات عمليات الدفع والتسوية والمقاصة و المقبولة من خلال النظام صحيحة ونهائية وغير قابلة للإبطال لأي سبب.
- 2-تعد ترتيبات المقاصة سارية، وملزمة، وواجبة النفاة ومستثناة من أحكام قوانين المنطقة بالإفلاس في دول المجلس

المادة (7)

الحصانة و الاعفاءات

- 1- يسري في شأن الشركات المؤسسة بموجب البند ا من المادة 5 : الأحكام الآتية:
أ-لا تخضع أموال الشركات المشار إليها وموجوداتها في دول المجلس للتأميم، أو المصادرة، أو الاستيلاء ولا يجوز أن تكون محلات الحراسة أو الحجز إلا تنفيذاً لحكم قضائي نهائي صادر من جهة قضائية مختصة في أي دولة من دول المجلس

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ب- إعفاء أموال الشركات المشار إليها وعملياتها المالية من أي قيود على تحويل العملة قد تفرض من قبل أي دولة من دول المجلس

ج- إعفاء أصول الشركات المشار إليها وأموالها و إيراداتها وعملياتها المصرح بها بموجب هذه الاتفاقية. وأنظمتها الأساسية من الضرائب والرسوم أياً كان نوعها في جميع دول المجلس ومن أي استقطاعات مفروضة قانوناً في أي من هذه الدول ويستثنى من ذلك من ذلك الرسوم المستحقة مقابل أية خدمات تحصل عليها الشركات من أي مرفق عام.

2- يعفى أعضاء مجالس الشركات المؤسسة بموجب أحكام البند 1 من المادة 5 من هذه الاتفاقية وموظفوها من أي ضرائب أو رسوم على المرتبات، أو المكافآت التي يتقاضونها من هذه الشركات، وتمتص لهم التسهيلات الخاصة بالسفر والإقامة في دولة المقر وغيرها من دول المجلس، لتمكينهم من أداء مهامهم، وذلك كله وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها و في كل دولة.

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المادة (8)

سرية المعلومات

تعتبر كافة المعلومات المتبادلة بين الأطراف المشاركة في النظام سرية بطبيعتها ولا يجوز الإفصاح عنها. أو استخدامها إلا لأغراض تشغيل النظام وتلتزم أطراف هذه الاتفاقية والمشاركون في النظام ومشغله بالحفاظ على سرية المعلومات حتى بعد انسحابهم من هذه الاتفاقية أو إنهاء تعيينهم كمشغلين للنظام أو تعليق أو انتهاء عضويتهم أو مشاركتهم في النظام

و استثناء مما تقدم :

يجوز الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنظام والخاصة بأحد البنوك المركزية بعد الموافقة الكتابية من البنك المركزي المعنى بهذه المعلومات ومن خلاله يجوز الإفصاح عن أية معلومات يتم الحصول عليها من النظام إذا كان الإفصاح تنفيذاً لأحكام القانون أو بناء على طلب جهة قضائية مختصة.

اولاً " : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المادة رقم (9)

تسوية المنازعات

تشغيل واستمرارية عمل النظام والخدمات المتعلقة به وفقاً للشروط والقواعد والضوابط المعتمدة.

تعمل دول المجلس أطراف هذه الاتفاقية على تسوية أي نزاع ينشأ بينها بشأن هذه الاتفاقية بالطرق الودية ولها باتفاقها إذا تعذر تسويته طبقاً لما تقدم عرض النزاع على التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم التي يتفق عليها فإن لم يتفقوا على التحكيم أحيل النزاع إلى الهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المادة (10)

الانسحاب من الاتفاقية

يجوز لأي دولة من دول المجلس من أطراف هذه الاتفاقية الانسحاب منها بشرط التزامها باستيفاء كافة المتطلبات والوفاء بكافة التزاماتها المترتبة على مشاركتها في النظام.

اولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المادة (11)

انهاء و تعليق عضوية احد الاطراف

يجوز إنهاء أو تعليق عضوية أي طرف من أطراف هذه الاتفاقية في حال قيامه بالإخلال بأي من أحكامها أو بالنظام بشرط موافقة جميع الأطراف الأخرى.

المادة (12)

التفسير

تختص لجنة المحافظين بتفسير أحكام هذه الاتفاقية وتكون قراراتها ملزمة.

المادة (13)

تعديل الاتفاقية

يتم تعديل هذه الاتفاقية باتفاق جميع الأطراف الموقعة عليها ويخضع نفاذ التعديل لذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة (11) من هذه الاتفاقية.

أولاً : اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المادة (14)

النفاذ

تقر هذه الاتفاقية من قبل المجلس الأعلى وتصادق عليها الدول الأعضاء وفق الإجراءات المتبعة في كل دولة من دول المجلس، وتعتبر الاتفاقية نافذة اعتباراً من تاريخ إبداء وثيقة تصديق الدولة الثانية لدى الأمانة العامة للمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويعمل بها من قبل الدول المصادقة عليها.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بتاريخ الموافق من

أصل واحد يودع لدى الأمانة العامة لدول المجلس وتسلم نسخة منه مطابقة للأصل لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية

دولة الإمارات العربية المتحدة

مملكة البحرين

المملكة العربية السعودية

سلطنة عمان

دولة قطر

دولة الكويت

ثانياً : نتائج المسح المتعلق بتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

تمهيد

يشهد العالم تطورات كبيرة ومتسارعة في قطاع التكنولوجيا المرتبطة بالقطاع المالي بشكل عام وقطاع أسواق راس المال بشكل خاص، مما يستدعي تعزيز التعاون ما بين أعضاء الاتحاد في مجالات التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى مواجهة المخاطر السيبرانية الناجمة عن هذه التطورات، وبما يضمن مواكبة أسواق راس المال العربية لهذه التطورات وتعزيز مكانتها في هذا المجال لضمان سلامة التعاملات ومكافحة الجرائم المالية.

وضمن هذا الإطار، فقد حددت الخطة الاستراتيجية للاتحاد للأعوام 2021 - 2025 في محور تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا المالية ومواجهة المخاطر السيبرانية أربعة أهداف استراتيجية تتمثل بوضع إطار عام للتعاون بين أعضاء الاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية ووضع مبادئ استرشادية حول استخدامات الذكاء الاصطناعي والتعلم بالإضافة إلى إعداد مبادئ عامة حول التعامل مع المخاطر السيبرانية بالأسواق المالية العربية والتعاون مع المنظمات والجهات المختصة في مجال التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني .

وتحقيقاً لأهداف الخطة الاستراتيجية في هذا المجال فقد تم وضع مجموعة من المبادرات لإنجازها خلال فترة الخطة

الاستراتيجية يتمثل أهمها بإجراء مسح حول دور هيئات الأوراق المالية العربية في مجال التكنولوجيا المالية وتحديد حاجات الأعضاء

للمساعدة الفنية في مجالات الرقمنة والأصول المشفرة وغيرها وتقديم مقترحات بشأن تبسيط المتطلبات الرقابية المتعلقة بإجراءات

اعرف عميلك المطبقة لدى أسواق المال العربية بالإضافة إلى تصميم مجموعة من برامج التدريب المتخصصة بالتعاون مع

ثانياً : نتائج المسح المتعلق بتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

المؤسسات الدولية المعنية وإعداد مسح حول استخدامات الذكاء الاصطناعي والتعلم في أسواق رأس المال وتجميع مبادرات أعضاء الاتحاد المتعلقة بمجابهة المخاطر السيبرانية وتعزيز الأمن السيبراني. كما تشمل المبادرات إضافة ملحق خاص بالتعاون في مجال الأمن السيبراني إلى مذكرة التفاهم متعددة الأطراف والتنسيق مع أعضاء الاتحاد حول احتياجاتهم ومتطلباتهم المتعلقة بمجال التكنولوجيا المالية وتشكيل لجنة مختصة للتعاون وتبادل المعلومات في مجال الأمن السيبراني بين أعضاء الاتحاد والتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة من خلال عقد ورشات تدريبية في الدول الأعضاء وتقديم المساعدة الفنية.

وتنفيذاً لقرار مجلس الاتحاد بتاريخ 2021/05/25 بخصوص تشكيل فرق عمل لتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية 2021 - 2025، وفي ضوء تشكيل فريق العمل لإنجاز المهام الموكلة إليه في تنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية للاتحاد ولتحقيق متطلبات وطموحات أعضاء الاتحاد بالتعاون مع الأمانة العامة، تم إعداد مسح حول تنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية 2021 - 2025 والذي يهدف إلى تحديد واقع الحال لدى أعضاء الاتحاد فيما يتعلق بالجوانب الهامة المختلفة لمحاور الخطة الاستراتيجية والتعرف على أهم التحديات المحلية والدولية التي تواجه أعضاء الاتحاد في مختلف المجالات التنظيمية والرقابية واقتراح الحلول المناسبة وتحديد المتطلبات ذات الأولوية لدى أعضاء الاتحاد. وتضمن الاستبيان مختلف القضايا الواردة في محاور الخطة الاستراتيجية للاتحاد، بما في ذلك محور مواجهة المخاطر ودعم السيولة والاستدامة ومحور التكنولوجيا المالية ومحور تعليم وتوعية المستثمرين والشمول المالي، حيث تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أقسام بهدف تسهيل الإجابة على الأعضاء وتسهيل العمل على تحليلها.

ثانياً : نتائج المسح المتعلق بتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

واستناداً على ما تقدم، فقد خصص فريق العمل المكلف من قبل مجلس الاتحاد لإنجاز المهام والمبادرات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية للاتحاد في مجال التكنولوجيا المالية والمخاطر السيبرانية القسم الثاني من الاستبيان وذلك بهدف النظر على واقع الحال بالمجالات المذكورة لدى أعضاء الاتحاد، حيث ضم هذا القسم 15 سؤالاً تضمنت مختلف المجالات ذات العلاقة.

أولاً: ملائمة الإطار الرقابي على التكنولوجيا المالية

نظراً لاعتبارات كون التكنولوجيا المالية تمثل تقاطعاً ما بين الخدمات المالية والتكنولوجيا فإنه من الأهمية تحديد فيما إذا كان النظام الرقابي للدول الأعضاء بالاتحاد مناسب للرقابة على التكنولوجيا المالية وذلك في ظل الانعكاسات الكبيرة والتطورات المتسارعة التي تطرأ على أسواق راس المال. وضمن هذا الإطار، فقد أظهرت نتائج المسح الذي أعده فريق العمل الخاص بالتكنولوجيا المالية بأن كل من الإمارات والسعودية وقطر والكويت ومصر يعتقدون بأن الإطار الرقابي الموجود لديهم مناسب للرقابة على التكنولوجيا المالية. وفي المقابل، فقد أشار بقية الأعضاء والبالغ عددهم (9) أعضاء بأن الإطار الرقابي المتوفر لديهم غير مناسب للرقابة على التكنولوجيا المالية وذلك كما هو الحال في كل من الأردن والجزائر وتونس وسوريا والعراق وعمان وفلسطين ولبنان والمغرب.

ثانياً : نتائج المسح المتعلق بتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

ثانياً: الخطة الاستراتيجية للتكنولوجيا المالية والابتكار

يحظى موضوع التكنولوجيا المالية باهتمام هيئات الرقابة بالعالم وذلك في ظل التسارع والتطور الكبير بهذا القطاع والآثار التي يمكن أن ترتبها على أسواق راس المال، ولذلك فقد أولت هيئات الرقابة اهتماماً خاصاً بهذا الأمر وكيفت أطرها الرقابية والتنظيمية لاستيعاب هذه التطورات. وضمن هذا الإطار، فقد وضع عدد من أعضاء الاتحاد خطط استراتيجية تتعلق بشكل مباشر بالتكنولوجيا المالية والابتكار. فقد أظهرت نتائج المسح بأن كل من الأردن والإمارات والجزائر والسعودية وفلسطين والكويت ومصر أصبح لديها خطة استراتيجية خاصة تتعلق بالتكنولوجيا المالية والابتكار. وفي المقابل فإن هذه الخطة لا زالت غير متوفرة لدى كل من تونس وسوريا والعراق وعمان وقطر ولبنان والمغرب

ثالثاً: الرعاية الحكومية لبرامج التكنولوجيا المالية

أظهرت نتائج المسح بأن جميع الدول الأعضاء بالاتحاد يتوفر لديها جهة / جهات حكومية مسؤولة عن رعاية برامج التكنولوجيا المالية باستثناء الأردن والكويت التي لا يتوفر لديهم جهة / جهات حكومية مسؤولة عن برامج التكنولوجيا المالية. أما بخصوص نشاط شركات التكنولوجيا المالية، فقد تبين بأن كل من الجزائر وسوريا ولبنان ومصر لديهم أكثر من 20 شركة تكنولوجيا مالية مشاركة في برامج الرعاية المشار إليه أعلاه. كما بلغ عدد الشركات في كل من السعودية والمغرب ما بين 10-20 شركة مشاركة بالبرامج المذكورة. أما فلسطين فإن عدد الشركات المشاركة في برامج الرعاية هو أقل من 5 شركات، في حين لا يوجد أي شركات مشاركة ببرامج الرعاية عند بقية أعضاء الاتحاد

ثانياً : نتائج المسح المتعلق بتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

رابعاً: الجهات المستفيدة من التكنولوجيا المالية

تشير نتائج المسح حول الجهات التي تستفيد من التكنولوجيا المالية إلى أن أكثر الجهات استفادة من التكنولوجيا المالية هي أصحاب الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية، فقد أكد جميع أعضاء الاتحاد، باستثناء لبنان، أن الشريحة الأكثر استفادة من التكنولوجيا المالية هم أصحاب الشركات. ويأتي بعد ذلك العملاء، حيث يعتقد (11) عضواً من أعضاء الاتحاد بذلك. كما أشارت نتائج المسح على استفادة المنظمون بما في ذلك الهيئات الرقابية من التكنولوجيا المالية بتأكيد (8) أعضاء من الاتحاد على ذلك. كما بين (6) أعضاء من أعضاء الاتحاد أن الموظفين مستفيدين أيضاً من التكنولوجيا المالية. وتشمل الاستفادة من التكنولوجيا المالية جهات إضافية كرواد الأعمال كما هو الحال في السعودية والرياديين في مجال التكنولوجيا المالية في فلسطين والمؤسسات المالية في الكويت

خامساً: إجراءات استيعاب التقنيات المالية والتخفيف من مخاطرها

أشارت نتائج المسح بخصوص أهم التدابير التي يمكن القيام بها لاستيعاب آثار التقنيات المالية والتخفيف من مخاطرها إلى اتفاق غالبية أعضاء الاتحاد وهم (13) عضواً، باستثناء الإمارات، بأن تقديم برامج تدريبية وبناء القدرات الذاتية بهذا المجال، وخاصة ما يتعلق بمواجهة المخاطر السيبرانية هي أهم التدابير التي يمكن اتخاذها بهذا المجال. كما أشار (12) من أعضاء الاتحاد على ضرورة وضع إطار تشريعي وتنظيمي محدد لهذه الغاية باعتباره أهم التدابير التي يمكن اتخاذها لاستيعاب التقنيات المالية والتخفيف من مخاطرها. وأجاب (8) أعضاء على أهمية تشجيع الابتكار وإنشاء حاضنات لهذه الغاية، كما أضاف (7) أعضاء آخرون على أن هناك أهمية لإنشاء مراصد خاصة لرصد التكنولوجيا الجديدة لأسواق المال. ومما يجدر الإشارة إليه قيام الجزائر بإنشاء حاضنة وفي فلسطين تم إنشاء حاضنات رقابية

ثانياً : نتائج المسح المتعلق بتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

سادساً: المعوقات التي تحول دون اغتنام فرص التطور التكنولوجي

تشير دراسة نتائج المسح الذي أعده فريق العمل بأن غالبية الدول الأعضاء بالاتحاد ترى بأن أهم العوائق الرئيسية والتحديات التي تحول دون اغتنام فرص التطور التكنولوجي في أسواق راس المال تكمن فيما يلي مرتبة حسب أهميتها من وجهة نظر أعضاء الاتحاد:

1. ضعف أو غياب الإطار التشريعي

أظهرت نتائج المسح بأن (10) من الدول الأعضاء يعتقدون بأن ضعف أو غياب الإطار التشريعي يمثل أهم المعوقات التي تحول دون اغتنام فرص التكنولوجيا المالية في أسواق رأس المال.

2 عدم توفر البنية الإلكترونية التحتية

يأتي عدم توفر البنية الإلكترونية التحتية من حيث الأهمية بعد ضعف أو غياب الإطار التشريعي. فقد أظهرت نتائج المسح بأن (9) أعضاء من أعضاء الاتحاد يعتقدون بأن عدم توفر البنية الإلكترونية التحتية تعتبر من أهم المعوقات التي تحول دون اغتنام فرص التطور التكنولوجي في أسواق المال.

ثانياً : نتائج المسح المتعلق بتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

3 عدم توفر الكفاءات اللازمة

يعتبر نقص أو عدم توفر الكفاءات اللازمة من الأسباب الهامة التي تحول دون اغتنام فرص التطور التكنولوجي وذلك من وجهة نظر أعضاء الاتحاد. فقد بين (8) أعضاء من أعضاء الاتحاد بأن عدم توفر الكفاءات اللازمة يمثل العائق الأهم في عدم اغتنام فرص التطور التكنولوجي.

4 عدم توفر التمويل اللازم

يبدو من خلال مراجعة نتائج المسح الذي أعده فريق العمل بان موضوع توفر التمويل اللازم في مجال التكنولوجيا المالية لا يمثل عائقاً كبيراً في هذا المجال. فقد أشار (4) أعضاء فقط من أعضاء الاتحاد بأن عدم توفر التمويل اللازم يمثل عائقاً رئيسياً يحول دون اغتنام فرص التطور التكنولوجي في أسواق رأس المال العربية وذلك كما هو الحال في كل من الأردن والعراق ولبنان ومصر. وفي المقابل، لا يجد بقية أعضاء الاتحاد وهم (8) أعضاء بأن عدم توفر التمويل اللازم يمثل عائقاً وتحدياً يحول دون اغتنام فرص التطور التكنولوجي في أسواق رأس المال

ثانياً : نتائج المسح المتعلق بتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

سابعاً: مخاطر التكنولوجيا المالية على المستثمرين

أظهرت نتائج المسح بخصوص المخاطر التي يمكن أن تسببها التكنولوجيا المالية للمستثمرين بأن غالبية الأعضاء بالاتحاد ترى أن هذه المخاطر تتمثل في عدم فهم طبيعة ومخاطر المنتجات والخدمات ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية مما يؤثر على القرارات الاستثمارية و سوء تقديم المنتجات والخدمات المالية تضليل المستثمرين أو تعريضهم للاحتيال و ضعف حماية بيانات المستثمرين وتعرضها للفقدان وسوء الاستخدام. أما بخصوص ما يتعلق بإمكانية اعتماد الحلول التنظيمية الحديثة لتقييم الأسواق ومتابعة الالتزام فقد أظهرت نتائج المسح إلى أن غالبية الأعضاء وهم (11) لا تتوفر لديهم الإمكانية لذلك، في حين أن (3) أعضاء آخرين تتوفر لديهم هذه الإمكانية وهم الإمارات والسعودية وسوريا، حيث يتوفر ذلك على مستوى مراقبة التداولات في السوق المالية السعودية كما أن هيئة السوق المالية السعودية تعتمد على نظام رقابي متطور،

ومن المجالات المستخدمة كحلول تنظيمية حديثة لتقييم الأسواق ومتابعة الالتزام، فقد أشارت نتائج الاستبيان إلى أن الإمارات تستخدمها لمكافحة عمليات التلاعب بالأسواق المالية، أما السعودية وسوريا فتستخدمها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة عمليات التلاعب بالأسواق المالية وتعزيز حماية المستثمرين

ثانياً : نتائج المسح المتعلق بتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

ثامناً: المخاطر السيبرانية

يحظى موضوع مواجهة المخاطر السيبرانية باهتمام كبير من قبل هيئات الرقابة في مختلف دول العالم. كما أبدت هيئات الرقابة العربية اهتماماً مماثلاً بهذا المجال وهذا ما يؤكد نتائج المسح الذي أعده فريق العمل بهذا المجال، فقد أظهرت نتائج المسح بأن جميع أعضاء الاتحاد قد وضعوا إطار رقابي تشريعي وتنظيمي لمواجهة هذه المخاطر، باستثناء سوريا ولبنان، كما تبين أن هناك (11) من الأعضاء يقومون بتدريب العاملين على سبل مواجهة المخاطر السيبرانية وتعزيز بناء القدرات الذاتية في هذا المجال. كما بين (9) أعضاء من الاتحاد بأنهم يحددون جهة خاصة للرقابة على المخاطر السيبرانية والاحتيال

أما بخصوص أفضل السبل للتعاون ما بين أعضاء الاتحاد في مجال الأمن السيبراني، فقد أجمع أعضاء الاتحاد من خلال نتائج المسح بأن التواصل مع أعضاء الاتحاد لتحديد احتياجاتهم في مجال الأمن السيبراني ووضع مبادئ استرشادية لتعزيزها هي أفضل السبل للتعاون، حيث أشار (11) عضواً بذلك، كما يرى (9) من أعضاء الاتحاد أن التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة بالأمن السيبراني لتسهيل تقديم المساعدة الفنية يعتبر من الجوانب الهامة للتعاون

ثانياً : نتائج المسح المتعلق بتنفيذ مبادرات وأهداف الخطة الاستراتيجية لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

كما بين (6) أعضاء آخريين بأنه من الأهمية بمكان تشكيل فريق عمل مختص للتعاون وتبادل المعلومات ما بين أعضاء الاتحاد وذلك في مجال الأمن السيبراني، حيث أشار إلى ذلك كل من الإمارات والجزائر والعراق وفلسطين والكويت ومصر

تاسعاً: التعامل بالأصول المشفرة والذكاء الاصطناعي والتعليم الآلي

تشير نتائج المسح الذي أعده فريق العمل في مجال التعامل بالأصول المشفرة بأن غالبية الدول الأعضاء بالاتحاد لا تتوفر لديها إطار تشريعي يحكم عمليات الإصدار والتعامل في الأصول المشفرة، فقد أظهرت نتائج المسح إلى أن (12) عضواً من أعضاء الاتحاد لا تتوفر لديهم إطار تشريعي بهذا الخصوص، في حين أن هناك عضوين فقط لديهم إطار تشريعي بهذا الخصوص وهم الإمارات وقطر. أما عن استخدام الذكاء الاصطناعي والتعليم الآلي لدى سوق راس المال، فقد بينت نتائج المسح إلى أن غالبية الأعضاء، (13) عضواً، لا يستخدمون الذكاء الاصطناعي والتعليم الآلي، في حين أن عضواً واحداً فقط تتوفر لديه هذه الإمكانيات وهي قطر

ثالثا " : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

ما الذي يجب توافره للاستفادة الكاملة من مميزات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

اولا : توصيات للجهات المعنية

أ-الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية:

تواجه معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية أربعة تحديات رئيسية هي - القوانين، ومهارات، والاستثمارات والشراكات، واكتساب العملاء؛ ولمواجهة هذه التحديات، يجب

تجنب مخاطر إغلاق الشركات الناشئة أبوابها لأسباب تنظيمية. يرم بعض رواد الأعمال شركات مع مؤسسات مالية تتيح لهم العمل تحت رخصتها، والبعض الآخر يتفاوض مع البنك المركزي حيث حصلت بعض الشركات الناشئة على رخص من عدد من البنوك المركزية ولكن التكلفة كانت باهظة. خيار الانضمام إلى بيئة اختبار التكنولوجيا المالية في أبو ظبي هو خيار جدير بالاعتبار بالأخص للشركات الناشئة التي تستخدم تكنولوجيا جديدة كليا مثل تكنولوجيا سلسلة البلوكات . حاول تحديد القوانين الرئيسية التي تؤثر على شركتك، وفكر في طرق لرفع الوعي حيال العوائق التي تفرضها هذه القوانين على التكنولوجيا المالية

ثالثاً : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

توظيف المهارات المناسبة والاحتفاظ بها.

بناء فريق من أصحاب المهارات يتمتعون بالالتزام ويؤمنون برسالة الشركة الناشئة، هو من أساس النجاح للشركات النامية. تختلف قنوات التوظيف باختلاف الدولة، والجامعات، وفعاليات ريادة الأعمال، ووسائل التواصل الاجتماعي. وبالنسبة إلى توظيف شخص يمتلك خبرة ومهارة سيكون من الصعب عليه مغادرة منصب بدخل مرتفع، عندها يمكن تقديم أسهم في الشركة الناشئة.

الوصول إلى المستثمرين المناسبين في الوقت المناسب،

قليلة هي صناديق التمويل المحلية التي استثمرت بالفعل في شركات التكنولوجيا المالية: فهم يعلمون ما الذي يميز التكنولوجيا المالية عن باقي القطاعات أما من يمتلك منتجاً ذا قيمة مقترحة واضحة، فهذا هو الوقت المناسب لعرض الفكرة - وللمن يفكر في توسيعها، فهذا يعتمد على دور الشركات الكبرى الشريكة المحتملة. في بعض الأحوال، مثل استقرار سوق المدفوعات في بلد ما، فإن إتمام جولة استثمار ثالثة سيكون ميزة حاسمة

ثالثاً : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

قدم لشركائك من الشركات الكبرى اقتراحاً واضحاً للقيمة. يعتبر توقيع أول عقد شراكة هو الأصعب في العادة ما هي أولويات الشركة الكبرى التي تريد الشراكة معها، وكيف يمكنك مساعدتها في تنفيذها ؟ إذا كان لديك منتج يمكن أن يعود بالفائدة عليها حتى إن لم تفكر فيه، قدم لها عرضاً قوياً للفكرة. هل ستقدم شيئاً في بلدك أثبت نجاحه في أسواق مماثلة .

اعمل على تثقيف السوق - واحذر من المنافسين. تحدث إلى أصحاب الشأن وكن صريحاً حول طريقة عمل التكنولوجيا كما وحول المخاطر المحتملة. بسط الأمر. الكثير من الشركات الناشئة تضع مقطع فيديو صغيراً على الصفحة الرئيسية لتوضيح الخدمات التي تقدمها. والبعض كان رائعاً في عرض الفكرة والفوائد التي ستعود على البنوك بسبب الخدمة. بالنسبة للعملاء، الثقة هامة جداً - الشراكة مع الأسماء التجارية الكبيرة يمكن أن تساعد بشكل كبير في اكتساب الثقة. وأخيراً وليس آخراً، احترس من المنافسين في السوق - سواء كانوا محليين أو شركات ناشئة عالمية أو شركات كبرى قائمة.

ثالثاً : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

توصيات للجهات المعنية

ب- المستثمرون

وصول التكنولوجيا المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مع استثمار حوالي 100 مليون دولار في العقد الأخير، وبلوغ الطلب على الاستثمار حوالي 50 مليون دولار في عام 2017 وحده ، سيزداد عدد الشركات الناشئة التي تريد استثمارات الجولات تمويل أولى وثانية وثالثة . أما على مستوى المرحلة التأسيسية، فمن المتوقع ظهور شركات ناشئة أكثر في قطاعات الموجة الثانية وبالأخص في دولة الإمارات.

لا يوجد نموذج يمكن اعتباره النموذج الأصح. فشركات التكنولوجيا المالية الناجحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعمل في أسواق وقطاعات مختلفة. والعينات وأحجام العينات الصغيرة على مستوى الدولة والقطاع لا يجب أن تستخدم كمؤشر على إمكانيات الشركة الناشئة، ويمكن بدلاً من ذلك عرض كيفية التكنولوجيا المالية على موطئ قدم على المستوى الإقليمي الشامل

ثالثاً : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

يمكن للشركات الكبرى أن تشارك في الاستثمار.

تبحث معظم الشركات الناشئة عن شراكات مع الشركات الكبرى من مختلف القطاعات. وهذا يوفر فرصة كبيرة للمستثمرين لتقديم الاستثمار بمشاركة الشركات.

توصيات للجهات المعنية

ج- الشركات الكبرى

يمكن للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تزويد الشركات الكبرى بتقنيات تنافسية. مثل تسهيل الوصول إلى الأفراد غير المتعاملين مع البنوك، أو توفير خدمات أكثر راحة للميسورين من جيل الألفية، كما أن الشركات الكبرى من مختلف القطاعات لديها فرصة للترابط مع الشركات الناشئة التي لها اقتراحات واضحة للقيمة

ثالثاً : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

تمتلك البنوك ميزة الثقة، ولكن...

الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية تستمر في تقديم حلول لا يمكن للبنوك بناؤها بسهولة بنفسها. والبنوك التي تمتلك رؤية لكي تتحول إلى بنوك رقمية، تتحسن خدماتها بصورة كبيرة، وتوسع من قاعدة عملائها وتحافظ عليهم، ويمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تخدمها أن تتفاعل مع الشركات الناشئة بصور شتى المشاركة في الأسواق ومسرعات الأعمال والاستثمارات ليست إلا أمثلة قليلة من بين الأمثلة الكثيرة التي يمكن للبنوك اعتمادها.

تعاني الأسواق الهامشية والصغيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نقص.

فالبنوك في شمال أفريقيا تحديداً أبدت اهتماماً بالمدفوعات غير النقدية والتحويل المالي. ولكن حتى اليوم، لا تزال هذه الخدمات في أسواق تونس والمغرب بالتحديد غير كافية. وبالتالي، فإنّ هذه الأسواق - مع الإصلاحات التنظيمية والاستقرار السياسي والعدد الكبير من المواطنين غير المتعاملين مع البنوك - تمثل فرصة فريدة لريادة عملية نشر الخدمات المالية

ثالثاً : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

توصيات للجهات المعنية

د- صناع القرار

التكنولوجيا المالية لا تشكل تهديداً. التغيرات السريعة التي تقودها التكنولوجيا تتطلب رؤية للاستفادة من الجهود البشرية لابتكار خدمات مالية. القوانين الحالية وضعت آخذة في الاعتبار البنوك التقليدية. واليوم قامت العديد من الأسواق الناشئة وليست فقط الدول المتقدمة بتقديم إطارات عمل جديدة للاستفادة من الأنواع الجديدة من مزودي الخدمات المالية. الهيئات التي تختص بمراجعة هذه القوانين وتوفير المشورة عن كيفية تطبيق المشاريع المماثلة، يمكنها أن تساعد في الإجابة عن الأسئلة المطروحة حول التكنولوجيا المالية

تعتبر بيئة اختبار التكنولوجيا المالية ممتازة إذا كانت ضمن رؤية متكاملة. يمكن أن تتيح بيئة الاختبار الصناع القرار معرفة المزيد عن التكنولوجيا الجديدة واختبارها قبل إصدار الرخص للشركات ولكن جعلها مجرد منشأة، قد يفقد هذه المبادرة الكثير من مميزاتها. يجب دمج التكنولوجيا المالية في الحكومة الإلكترونية ووضع استراتيجية لإعداد مجتمع يعتمد بشكل أقل على النقود الورقية، أو امتلاك نظام فعال لتحديد الدرجة الائتمانية

ثالثاً : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

ينبغي تقديم خطة عمل وطنية للتكنولوجيا المالية.

يمكن لذلك أن يشتمل على أهداف محددة - مثل توفير عملة الكترونية للأشخاص غير المتعاملين مع البنوك بحلول عام 2025 - أو

حوافز عامة للمستثمرين وتقديم منح للشركات الناشئة، وإصدار قوانين تعرف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتضبط

الشروط بحسب إمكانياتها مثل تكلفة الرخصة

الشراكة مع الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية. بعض أشهر شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ربحت عقوداً

للعمل على تشغيل بوابة دفع رقمية وطنية، إضافة إلى أن بعض الدول ستسهل الوصول إلى السجلات الائتمانية للشركات الناشئة في

التكنولوجيا المالية ما يساهم في وجود شركات عالية النمو. في المقابل، التخلي عن هذه الإمكانيات ذلك يمكن أن يجعلنا نرى

التكنولوجيا المالية تنتقل إلى مناطق ذات قوانين مشجعة أكثر

ثالثا " : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

توصيات لمركز التكنولوجيا المالية

بالنسبة للمراكز الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجب على جميع أصحاب الشأن الاتحاد لإنشاء بيئة حاضنة تنافسية ومستدامة تسهل إنشاء الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وتوسعها.

جميع مراكز التكنولوجيا المالية

-بالرغم من أنه يتوقع من الحكومات أن تأخذ زمام المبادرة، إلا أن التحالف مع البنوك والمستثمرين الذين يمتلكون نظرة للمستقبل يمكن أن يؤدي إلى إنشاء بيئة حاضنة للتكنولوجيا المالية لتحويل قطاع الخدمات المالية بشكل مستمر

-يتمثل العائق الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنها سوق مجزأة ما يصعب على الشركات الناشئة الوصول إلى الجمهور المتاح لشركات ناشئة أخرى تنطلق في أميركا أو أوروبا أو الصين أو الهند. أما الحل الرئيسي للتغلب على هذا العائق، فيكمن في وجود خطة طويلة المدى من قبل الدول الرائدة لمواءمة القوانين بالإضافة إلى عمل الشركات الكبرى على أخذ المنتجات إلى أسواق عدة.

ثالثاً : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

-نظراً إلى التأثير الإيجابي غير المباشر للتكنولوجيا المالية على الكثير من القطاعات، ودورها المركزي في الإدماج المالي ومكافحة الفساد وتمكين العملاء. يجب على هذا القطاع وضع خطة مركزية عند الإتيان بأي خطوة لتحقيق اقتصاد معرفة حيوي ومتنوع

الإمارات العربية المتحدة:

تكرار تجربة سنغافورة الناجحة، وتهدف لأن تصبح مركز التكنولوجيا المالية الرائد في آسيا من خلال القوانين المشجعة للتكنولوجيا المالية ومزيد من الشراكات بين القطاعين الخاص والعام..

سد النقص في المواهب من خلال إصدار تأشيرة لرواد الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي. تشجيع التعاون بين الشركات الكبرى والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وبالأخص مع البنوك.

ثالثاً : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

الأردن و لبنان:

وضع خطة عمل وطنية يدعمها البنك المركزي والوزارات المعنية والبنوك المهتمة بجعل التكنولوجيا المالية القطاع الأول في البيئة الحاضنة اللبنانية. مساعدة الشركات القابلة للتوسع عبر توفير عملية سريعة للتوسع على نطاق دولي، وذلك للتغلب على قيود السوق الصغيرة وزيادة معدل الوظائف في هذا القطاع. تشجيع الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية من خلال توفير رخصة خاصة وإشراكها في مبادرات الحكومة الإلكترونية

مصر :

لو كانت كثافة الشركات الناشئة في مصر مساوية لما هي عليه في الإمارات (شركة ناشئة للتكنولوجيا المالية لكل مليون مواطن)، لكانت الآن تستضيف 350 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. الاستفادة من مسرعات أعمال التكنولوجيا المالية لتحويل أجزاء من الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي غير قائم على المال النقدي مع تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية. دعم الاقتصاد غير القائم على المال النقدي عن طريق توفير قنوات الدفع الرقمية لموظفي القطاع العام، وتمكين المواطنين من الدفع للوزارات من خلال هذه القنوات. تشجيع المنصات المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. مع وضع نظام لتحديد الدرجة الائتمانية. تقديم المنح إلى الشركات الناشئة ذات الأثر والتي توفر فرص عمل وتساهم في حل مشاكل على مستوى الدولة.

ثالثاً : التوصيات: الاستفادة من الفرصة التي تقدمها التكنولوجيا المالية

تونس و المغرب

تقديم حوافز للشركات الناشئة للتطور وفقاً لنظام الدفع الوطني. التخلص من الاحتكارات وتشجيع المنافسة والتعاون بين الشركات الكبرى والشركات الناشئة. تفعيل استراتيجية تركّز على الإدماج المالي وإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تقديم الدعم للشركات الناشئة مرتفعة النمو لمساعدتها على توسيع نطاق خدماتها إلى الأسواق المماثلة، وخاصة في أفريقيا.

المراجع

- صندوق النقد العربي ، تقرير الاستقرار المالي العربي
- مختبر ومضة ويبفورت (2016) التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : توجهات قطاع الخدمات المالية
- نادية لوزري (2021) واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية مجلة بحوث الاقتصاد و الادارة
- التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،توجهات قطاع الخدمات المالية،2021
- اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،ام القرى،العدد ،4892 لعام ،2021
- الامانة العامة لاتحاد هيئات الاوراق المالية العربية،دبي،دولة الامارات العربية المتحدة،2021



Thank You